

رمضان يلدزم

العدالة والتنمية الحزب الحاكم من جهة أخرى. ارتحال جاد نحو القواعد الاجتماعية للمرشحين في تلك الانتخابات بالتوازي مع الصيرورة التي أضحت عليها مكانة الرئيس في النظام السياسي، لما لها من أبعاد جديدة وملامح مهمة يجب رصدها والوقوف عندها، ثم تحليلها ومتابعة المتغيرات التي يمكن أن تلحق بها خلال المرحلة القادمة.

بشكل عام، تظل مسألة الاستقطاب السياسي والتجاوزات الحزبية سمة رئيسة لأي مجتمع سياسي تموج داخله حركات وأحزاب نشطة وذات فاعلية، ولها من التأثير بحيث يلقي ظلاله على صناع القرار والسلطة أينما كانت، في خضم مساعي كل طرف منها إلى ادعاء التفرد والخصوصية، فيما يطرح نفسه للشارع السياسي على أنه المنقذ من إشكاليات المجتمع وعقباته اللازمة، وهذا ما دفع الباحث السياسي فؤاد كيان إلى الغوص في عمق هذه المسألة الشائكة في قلب تركيا الجديدة... متحدثاً عما أطلق عليه "الحزب المهيمن"، متناولاً حزب العدالة والتنمية الحاكم من زاوية جديدة.

يرى كيان أن لفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المحلية الأخيرة تداعيات خطيرة على السياسة التركية والمجتمع بشكل عام. في موازاة ذلك يطرح هذا الباحث السياسي رؤية مفادها أن تعزيز الحزب سلطته أدى إلى ظهور "تركيا جديدة" من خلال ما أسماه "هيمنة حزب العدالة والتنمية".

إن الحديث عن الهوية يجذب كثيراً من القطاعات سواء أكانت من قبل النخبة أو غيرها، ولكن الربط بين الحدث السياسي

تقف "تركيا الجديدة" على أعتاب مرحلة فارقة في تاريخها المعاصر بعد أن تخطت بنجاح أهم استحقاقين انتخابيين خلال العقد الأخير؛ تصدر خلاهما حزب العدالة والتنمية المشهدين السياسي والمجتمعي بقوة وجدارة، إذ حقق بداية المركز الأول في الانتخابات المحلية الأخيرة منتصف 2014، بنسبة 43.1%... تبعه الاستحقاق الثاني الذي دفع برئيس الوزراء السابق رجب طيب أردوغان إلى قمة السلطة في انتخابات رئاسة الجمهورية الأخيرة نهاية العام الماضي.

في الانتخابات الرئاسية التي تُعدّ الأولى من نوعها بهذا الشكل؛ حيث انتخب فيها الشعب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر - حصل أردوغان فيها على 51.08% من أصوات المقترعين، متقدماً على منافسيه: مرشح المعارضة أكمل الدين إحسان أوغلو الذي حقق نسبة 38.4%، والمرشح الكردي صلاح الدين ديميرتاش الذي حصل على نسبة 9.8% من الأصوات.

تركيا الجديدة... - على حد وصف أحمد داود أوغلو رئيس الحكومة الحالية، التي يجب على الجميع أن يتنبه إلى انبعاثها الثانية بعد أكثر من عشرة أعوام من نهضتها - تدخل مسارات جديدة، وتخضع لتحولات بينية مهمة. ولهذه الأهمية الخاصة حمل العدد الذي بين أيديكم عنوان: (تركيا الجديدة).

انطلاقاً من ذلك، يرتحل بنا الكاتب غالب دالاي - من خلال قراءة متأنية - في ماهية التداعيات التي أحدثتها نتائج الانتخابات التركية الأخيرة: على الدولة من جهة وعلى

والهوية أمر بالغ التعقيد والصعوبة في آن معاً؛ لكونه يكشف عن الكثير من الأمور والملاحظات المهمة والجادة داخل الإطار المحلي والإقليمي. لقد سعى الكاتب السياسي حاتم أنا في (توليفة) جديدة سعت نحو الربط بين الانتخابات المحلية الأخيرة في 2014 وبين الهوية؛ هوية الناخبين، وعدّ هذا الاستحقاق انتصاراً لسياسات الهوية تلك.

يتأتى ذلك لما مثلته الانتخابات المحلية الأخيرة من أهمية كبرى، وانعكاسات على مستقبل تركيا التي تخطو نحو تشكيلها الجديد الإقليمي والمحلي. خاصة مع قربها من السباق الرئاسي الذي أجري في نهاية العام نفسه، وكذلك الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في منتصف العام الجاري 2015. إضافة إلى تأثيرها العميق في المستقبل السياسي للرئيس الحالي رجب طيب أردوغان وسياساته في المرحلة القادمة.

ومن الانتخابات وسخونتها واللغط حولها إلى الدستور وإشكالياته ومحطاته المهمة والمتعرجة. الباحث وهاب جوشكن في مقاله: "التعديلات الدستورية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية" استعرض محطات الدستور المتلاحقة خلال نصف قرن ونيف، وما مثلته هذه الدساتير من الحفاظ على القيم الدستورية الحديثة ومركزية الدولة، التي أخذت مناحي متصاعدة بين الاستبداد والإخفاق في تلبية مطالب المجتمع في بعض مراحلها وبين ما حققته مؤخراً من إنجازات على مستويات عدة، عندما قفزت على الأنماط الدستورية القديمة التي أوغلت في ترسيخ الاستعلاء المؤسسي والسلطوي، ولاسيما من قبل الجيش وأدواته القديمة في السلطة.

وضع حزب العدالة والتنمية على عاتقه هذه المهمة من خلال الانتقال إلى مرحلة

دستورية أكثر استقراراً، تتناغم مع متغيرات المجتمع التركي وتحولاته اليافة نحو تدشين مرحلته الدستورية الجديدة، في عهد أكثر حداثة وعصرية. فيما قدّم الباحث الأسباب التي دفعت تركيا نحو هذه التعديلات الدستورية الأخيرة، والتي تقف على رأسها محاولتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتجنب الأزمات الدستورية المتكررة. وهذا جعلها تخطو نحو تعزيز البنود الدستورية التي تشمل الحقوق والحريات الفردية... إلا أن ذلك حسب رأي الباحث يدفع أيضاً إلى مزيد من التعديلات الدستورية في المستقبل القريب.

بيد أن الحديث عن الأسباب الهيكلية للأزمة السياسية القائمة في تركيا كان من نصيب الكاتب عثمان جان الذي تناول الضجة القائمة حول جماعة فتح الله غولن، متناولاً اللغظ القائم بشأنها من إثارة القلاقل والمشكلات العديدة السند والمتن... وقد رأى فيها الكاتب محاولة للعودة بتركيا إلى الوراثة. موظفاً التاريخ التركي القديم، بإقامة إسقاطاته على الوضع القائم لاستخلاص العبر والدروس، مشرّحاً الأزمة بكل تفاصيلها، ولم يفتّه أن يقدم ورقة خروج من إشكاليات المشهد القائم بمهارة في الرصد والتحليل.

عزيزي القارئ: هيّا نذهب إلى عرض (بانوارامي) تحليلي نستطيع من خلاله متابعة تاريخ الانتخابات التركية برفقة الباحث إبراهيم ضالميش، الذي يبحر بنا إلى شواطئ وضياف كثيرة نقف فيها على التحولات الأيديولوجية التي صاحبت هذه الانتخابات منذ انطلاقتها في بدايات القرن الفائت.

يذكر ضالميش أن السياسات اليمينية واليسارية قد هيمنت رَدحاً من الزمن على السياسة التركية، وهو ما جعل ثمة حاجة إلى تحليل نتائج هذه الانتخابات التي أقيمت

كونها دولة لعبور الطاقة ومركزاً لنقل المواد الهيدروكربونية، ولاسيما الغاز الطبيعي إلى أوروبا على طول ما يسمّى بممرّ الغاز الجنوبي. وهذا ما دفع الدولة التركية إلى توظيفها بقوة، مستغلة موقعها الجغرافي؛ لتعزيز مكانتها على أنها قوة إقليمية رئيسة، وربما تعزيز آفاق عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ولم نغفل في هذا العدد عن دراسة بعض الأحداث الكبرى والموضوعات المهمّة في العالم العربي، منها ما أسفرت عنه الانتخابات التشريعية التونسية الأخيرة، من خلال قراءة قدّمها الباحث آيدن آيدوغان الخبير في شؤون المغرب العربي والشرق الأوسط، ومن تونس إلى مصر، وتحديدًا سيناء، حيث أطل علينا الباحث أحمد غريب في دراسته المهمّة والجديدة التي حملت عنوان: "مركزية سيناء في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي"، وهي تبرز تزايد الاهتمام الإسرائيلي بسيناء قبل ثورة 25 يناير 2011 وحتى اليوم، من خلال تحليل ما ورد من تصريحات وتقارير ودراسات وندوات عقدتها صفوة مراكز التفكير الإسرائيلية والغربية على مدار السنوات الثلاث الأخيرة.

في النهاية أمل أن تكون دراساتنا الجادة وبحوثنا الرصينة في هذا العدد الجديد من مجلة رؤية تركية قادرة على رسم لوحة دقيقة وشاملة عن تركيا الجديدة... ونتركم في ختام العدد مع عرض مجموعة من الكتب المهمّة، على أمل اللقاء بكم في العدد القادم بإذن الله.

في الدولة التركية على مدار تاريخها، من أجل معرفة حجم التأييد الشعبي الذي يتمتع به كل حركة سياسية في البلاد. وعلى الرغم من كون التدخلات العسكرية أضرت بالمسار الديمقراطي في البلاد، إلا أنه كانت هناك بيئة سياسية مفعمة بالسياسات الحزبية النشطة والانتخابات خلال فترة الديمقراطية التركية، حيث تم إنشاء عدد من الأحزاب وإغلاق بعضها.

من هنا تكمن أهمية هذا العمل في تناوله مسارات هذه الانتخابات وأداء الأحزاب، مع ملاحظة الأيديولوجيا والقاعدة الانتخابية للأحزاب.

الطقوس الانتخابية الأخيرة في تركيا لمرحلة ما بعد "الديمقراطية العvisية" كما وصفها أرتان آيدن - كبير مستشاري أحمد داود أوغلو، رئيس وزراء تركيا الحالي - عمل يقودنا إلى مساحات من التفكير، ومن ثم التأمل في المسار الديمقراطي في تركيا الجديدة.

ويطالع القارئ في هذا العدد كذلك دراسة غارث إم. وينرو التي تتناول ممرّ الغاز الجنوبي ودور تركيا باعتبارها دولة مرور ومركزاً للطاقة، الذي يتأتى ويتفاعل مع الدور الجديد الذي تؤدّيه الدولة في المرحلة القادمة مع جيرانها وحلفائها، انطلاقاً من مركزيتها القوية التي جاء تحقيقها نتاجاً للسنوات الأخيرة التي صعّدت فيها تركيا سياسياً واقتصادياً، وتأتي بالتوازي مع ما أضحت عليه من